خلال كلمته في مؤتمر"بغداد للتعاون والشراكة" المنعقد بالأردن

ممثل سمو الأمير: منطقتنا لن تنعم بالاستقرار إذا فقدته إحدى دولها

ممثل سمو أمير البلاد خلال كلمته في مؤتمر «بغداد للتعاون والشراكة»

ممثل صاحب السمو سمو رئيس الوزراء مترئسا الوفد الكويتي في المؤتمر

ندرك مكانة العراق وأهمية استعادة دوره الفاعل بمحيطه العربي ونسعى لدعمه في جميع المجالات

نحن مطالبون اليوم بالعمل على إغلاق كل الملفات العالقة لا سيما ترسيم الحدود

لا مجال للتأخير والتأجيل لتحقيق مصالحنا المشتركة.. ولنتفرغ معا لتعزيز علاقاتنا

ترأس ممثل سمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد سمو الشيخ أحمد النواف رئيس مجلس الوزراء وفد دولة الكويت المشارك في مؤتمر "بغداد للتعاون والشراكة" المنعقد في مركز الملك الحسين بن طلال للمؤتمرات بالمملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة.

ويضم الوفد المرافق لسموه وزير الخارجية الشيخ سالم الصباح ووكيل ديوان رئيس مجلس الوزراء الشيخ خالد طلال الخالد ومدير مكتب سمو رئيس مجلس الوزراء حمد بدر العامر والسفير سالم غصاب الزمانان وسفير دولة الكويت لدى الأردن عزيز رحيم الديحاني وسفير الكويت لدى العراق طارق عبدالله الفرج.

وألقى سموه كلمة دولة الكويت في هذه المناسبة وفيما يلي نصها: "بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

صاحب الجلالة الملك عبدالله بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة،،، أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،،، أصحاب المعالي والسعادة،،، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

يسرني بداية أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لجلالة الملك عبدالله بن الحسين وإلى حكومة وشعب المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة والإعداد المتميز لهذا اللقاء المهم.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو يأتي لقاؤنا اليوم في إشارة واضحة ودلالة قاطعة على اهتمام المجتمع الدولي بأمن واستقرار العراق والقناعة الراسخة بأن المنطقة لن تنعم بالاستقرار ولن تهنأ بالأمن إن فقدته إحدى دوله وإدراك دول الجوار لهذه الحقيقة وسعيهم لصيانة أمنهم واستقرار المنطقة.

ولا يفوتني هنا أن أهنئ الأشقاء بما تحقق لهم من إتمام الانتخابات التشريعية واختيار رئيس الوزراء وحصول الحكومة على موافقة البرلمان إضافة إلى ما تحقق أيضا للأشقاء في صيانة أمنهم ودعم استقرارهم في طريق القضاء على ما تبقى من فلول المنظمات الإرهابية.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو تدرك الدول العربية ولاسيما دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مكانة العراق وأهميته في المحيط الإقليمي والدولي وتسعى لاستعادة دوره الفاعل في تعزيز تواجده في محيطه العربي ليمارس دوره المعهود بحرية بعيدا عن أي تأثيرات خارجية وما اتفاقية الربط الكهربائي الموقعة بين دول مجلس التعاون وجمهورية العراق إلا مثال على ذلك السعي.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو سعت دولة الكويت لدعم جمهورية العراق في كافة المجالات إدراكا منها لأهمية هذا البلد الشقيق وترسيخا للقناعة السائدة بأن أمن البلدين والمنطقة واستقرارهما كل لا يتجزأ وتجسيدا لعمق العلاقات الأخوية التي تجمعنا فجاء الدعم الكويتي اقتصاديا وتنمويا عبر مؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق فبراير 2018 أو عبر المشاريع الأخرى التي قامت بها دولة الكويت وأمنيا عبر مشاركتها الفعالة ضمن التحالف الدولي ضد داعش وغيرها من أوجه الدعم التي قدمتها دولة الكويت عبر السنوات.

ولا يفوتني أن أستذكر بالتقدير الزيارة التي قام بها أخي دولة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني إلى دولة الكويت مؤخرا والتي حرص على أن تكون من أوائل زياراته الخارجية في دلالة واضحة لا تحتاج إلى بيان.

إننا مطالبون اليوم أمام حجم ما يربطنا من علاقات إلى العمل على إغلاق كافة الملفات العالقة ولاسيما استكمال ترسيم الحدود البحرية بعد العلامة 162 وذلك لننطلق معا في الانتقال بعلاقاتنا إلى آفاق جديدة تعكس ما يربطنا ورغبة قيادتي بلدينا وتطلعات شعبينا الشقيقين لنفوت الفرصة على من دأب على استغلال هذه الملفات في بث أكاذيب وتلفيقات للنيل من هذه العلاقة وتعكير صفوها فالإرادة متوفرة والحرص على سيادة كل بلد منا لا سبيل للنقاش به والآليات والقوانين الدولية كقواعد يمكن الركون لها دامغة وحاسمة فلا مجال للتأخير والتأجيل لتحقيق مصالحنا المشتركة ولنتفرغ معا لتعزيز علاقاتنا ولمواجهة التحديات الجسيمة على المستويين الإقليمي والدولي.

أجدد الشكر لكم جميعا متمنيا للأشقاء في العراق تحقيق المزيد من آمالهم وتطلعاتهم ولمؤتمرنا التوفيق والسداد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته".

ووصل ممثل صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد سمو الشيخ أحمد النواف رئيس مجلس الوزراء والوفد المرافق أمس إلى المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة على رأس وفد دولة الكويت المشارك في مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة في دورته الثانية.

وكان في استقبال سموه على أرض المطار صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبدالله الثاني ولي عهد المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة ودولة رئيس الوزراء الدكتور بشر الخصاونة وسفير دولة الكويت لدى الأردن عزيز الديحاني وأعضاء السفارة.

وقد جرت لسموه مراسم استقبال رسمية عزف خلالها السلامان الوطني الكويتي والملكي الأردني ثم أدى حرس الشرف التحية أعقبها مصافحة سموه لأصحاب المعالي كبار المسؤولين بالمملكة الأردنية الهاشمية.

وكان ممثل صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد سمو الشيخ أحمد النواف رئيس مجلس الوزراء قد غادر والوفد المرافق له البلاد أمس متجها إلى المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة لترؤس وفد دولة الكويت المشارك في مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة في دورته الثانية.

وكان في وداع سموه على أرض المطار النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدفاع بالانابة الشيخ طلال خالد الأحمد وسفير المملكة الأردنية الهاشمية لدى دولة الكويت صقر أبو شتال.

ويرافق سموه وفد رفيع المستوى يضم وزير الخارجية الشيخ سالم عبدالله الجابر ووكيل ديوان سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ خالد طلال الخالد ومدير مكتب سمو رئيس مجلس الوزراء حمد بدر العامر.

ممثل سمو الأمير يصل إلى الأردن وفي استقباله ولي العهد الأردني

ممثل سمو الأمير خلال مراسم الاستقبال

جانب من مراسم الاستقبال

ممثل سمو الأمير مغادرا إلى الأردن

جانب من مغادرة ممثل سمو الأمير إلى الأردن

ممثل صاحب السمو خلال مغادرته إلى الأردن

الماجد: أهمية توحيد المواقف الدولية وتكثيف التعاون المؤسسي لمكافحة الفساد

الرياض - "كونا" : أكد وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة الكويتي عبدالعزيز الماجد أمس الثلاثاء أهمية توحيد المواقف الدولية وتكثيف آليات التعاون المؤسسي بين سلطات انفاذ القانون ومواكبة المستجدات في الكشف عن الفساد ومكافحته.

جاء ذلك في كلمة للوزير الماجد خلال الاجتماع الوزاري الأول لأجهزة إنفاذ قوانين مكافحة الفساد في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي الذي انطلقت فعالياته بمدينة جدة السعودية في وقت سابق من اليوم تحت رعاية ولي العهد رئيس مجلس الوزراء السعودي الأمير محمد بن سلمان.

وقال الماجد إن "وتيرة التقدم وتنفيذ خطط التنمية الشاملة في الدول يستدعيان تلبية العديد من المتطلبات الدولية أهمها "توحيد المواقف وتكثيف جهود وآليات التعاون المؤسسي المختص والايجابي بين سلطات انفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد وذلك لإيجاد النتائج الواقعية الكفيلة بتحقيق محاربة فعالة للجرائم ومواكبة ما هو مستجد دوليا في مجالات مكافحة الفساد".

وأضاف أن جرائم الفساد باتت أكثر تعقيدا ما يستدعي اتباع أساليب خاصة وأكثر ابتكارا في الكشف عنها ومن خلال تعزيز سبل المكافحة.

واكد الماجد في كلمته الاهتمام بالمشاركة مع وفود الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي في أعمال هذا الاجتماع في دورته الأولى لتحقيق النتائج المرجوة نحو آفاق مستقبلية أشمل واستمرارا للتعاون الفعال بين السلطات المختصة للدول الاعضاء في المنظمة.

وأوضح أن دولة الكويت قامت بالعديد من الاجراءات الوطنية والتي تعد تطبيقا لسياسات مكافحة الفساد من خلال التعاون الدولي الفعال تنفيذا للمقررات الدولية والعربية الإقليمية في هذا الصدد ما أدى الى تعزيز منظومتها التشريعية والمؤسسية لمكافحة الجريمة.

وبين الماجد أنه صدر في دولة الكويت عدة قوانين منها إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية وقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات اضافة الى قانون إنشاء الديوان الوطني لحقوق الانسان وقانون حق الاطلاع وجار حاليا إقرار قانون تعارض المصالح من قبل مجلس الأمة الكويتي.

من جانبه قال رئيس هيئة الرقابة ومكافحة الفساد السعودي مازن الكهموس في كلمته ان الاجتماع يأتي تأكيدا لتفعيل ميثاق المنظمة الذي نص على مكافحة جرائم الفساد وغسل الأموال والجريمة المنظمة ولتجسيد العلاقات المتينة بين الدول الإسلامية وتحقيق الأهداف المرجوة بما يحقق تطلعاتها.

وأضاف أن اعتماد "اتفاقية مكة المكرمة" من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي يؤسس لمرحلة جديدة لتعزيز التعاون في مجال مكافحة الفساد بما يخدم مصالحها المشتركة ويحقق لها المزيد من التنمية والازدهار.

وذكر انه باعتماد تلك الاتفاقية يجعل المنظمة الاسلامية "مثالا يحتذى به" في التجمعات الإقليمية والدولية الأخرى" وهي خطوة تنسجم مع مضامين الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد وتعكس إدراك الدول الأعضاء في المنظمة التي تعد ثاني أكبر تجمع دولي بعد الأمم المتحدة.

من جهته قال الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي حسين طه في كلمته له خلال الاجتماع ان "اتفاقية مكة المكرمة" تمثل الإطار الملائم الأهم لمنع الفساد ومحاربته في الدول الأعضاء في المنظمة من خلال آليات فعالة للمنع وإنفاذ القانون والتعاون الدولي واسترداد الأصول.

وأضاف أن الدول الأعضاء بحاجة لآليات قانونية تساعد في تعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة لتكريس أسس الحوكمة الرشيدة.

ودعا الى الانخراط في مسار مكافحة الفساد من خلال التوقيع والمصادقة على "اتفاقية مكة المكرمة" للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للتعاون في مجال إنفاذ قوانين مكافحة الفساد وفقا لأنظمتها القانونية وبما يتماشى مع تطلعات الدول الأعضاء ورؤاها في مجال مكافحة الفساد.

وأعرب طه عن الشكر الخالص والعميق للمملكة العربية السعودية على مبادرتها الكريمة بصفتها رئيس القمة الإسلامية ال14 بدعوتها لاستضافة الاجتماع الوزاري الأول لأجهزة إنفاذ القانون المختصة بمكافحة الفساد في الدول الأعضاء تحت مظلة منظمة التعاون الإسلامي. ويناقش الاجتماع الوزاري الأول من نوعه لأجهزة إنفاذ قوانين مكافحة الفساد في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مشروع إقرار "اتفاقية مكة المكرمة" بمشاركة دولية رفيعة من وزراء ورؤساء ونواب وممثلي أجهزة إنفاذ قوانين مكافحة الفساد في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي.

ويشارك في الاجتماع ايضا رؤساء المنظمات الدولية المعنية بمكافحة الفساد منها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الشرطة الجنائية الدولية "إنتربول" ومجموعة وحدة الاستخبارات المالية "إيغمونت" وخبراء مختصون في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد من داخل المملكة وخارجها.

ويتضمن الاجتماع الذي يستمر يومين ورش عمل متخصصة يتم فيها تقديم موضوعات حول أفضل سبل التعاون البيئية لمؤسسات مكافحة الفساد وتبادل المعلومات وتذليل الصعوبات في هذا الصدد نحو تعاون فعال وميسر يضمن نتائج متنامية في مجالات الكشف عن جرائم الفساد ومكافحتها.

عبدالعزيز الماجد